

الإطار القانوني للإستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الإقتصادي في الجزائر.
**The legal framework for tourism investment and its implications
 for the economic situation in Algeria.**

بن عيسى الأمين، أستاذ محاضر ب
 جامعة الجزائر 1 - كلية الحقوق سعيد حمدين -
 titou1627@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/11 تاريخ القبول: 2022/04/24 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مفهوم الإستثمار السياحي وإبراز تنظيمه القانوني من طرف المشرع الجزائري، وكذا التعرف على أهميته ودوره من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية، وفي الأخير تشخيص أهم العوائق التي حالت دون تحقيق التطور المنشود للإستثمار في قطاع السياحة في الجزائر.

أما بخصوص النتائج المتوصل إليها فيمكن تلخيصها في نتيجة واحدة هي أنّ غياب الإرادة السياسية الجادة والفعالة والمستمرة هي السبب وراء النكسات المتوالية التي حالت دون تطور الإستثمار في القطاع السياحي، وقد انتهت هذه الورقة البحثية بوصيات اقترحتها وحاولنا من خلالها تلافي مختلف الأسباب التي أدّت إلى فشل تحقيق استثمار حقيقي في قطاع السياحة.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، السياحي، الوضع، الاقتصادي.

Abstract:

This research paper aims to identify the concept of tourism investment and to highlight its legal regulation by the Algerian legislator, as well as to identify its importance and role from the economic and social perspectives, and finally to diagnose the most important obstacles that prevented the desired development of investment in the tourism sector in Algeria.

As for the results obtained, they can be summarized in one result,

which is that the absence of a serious, effective and continuous political will is the reason behind the successive setbacks that have prevented the development of investment in the tourism sector. A real investment in the tourism sector.

Keywords: Investment, tourism, situation, economic.

مقدمة

إن اللاتوازن الملحوظ في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات جعل من اقتصاد الجزائر واستراتيجيتها التنموية مرهونة باستقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأن أي إختلال بشأن هذه الأسعار سيؤدي لا محالة إلى حدوث كارثة اقتصادية لطالما مرت بها الجزائر في مطلع الثمانينات حيث ظهرت آثار تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وسعيًا من صانعي القرار في الدولة الجزائرية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني فقد تمّ إصدار بعض القوانين ذات الصلة بالإستثمار السياحي وذلك بهدف أن ينعكس ذلك بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، لأنّه من الواضح من خلال التجارب التي خاضتها بعض الدول في مجال تطوير الإستثمار السياحي أنّها نجحت في ذلك حيث أصبح هذا القطاع يشكل أحد أهم مواردها المالية بغض النظر عن الإيجابيات الأخرى التي يحتمل أن يحققها كالتنوع برفاهية أفراد المجتمع وإقامة البنى التحتية.

ومن خلال دراستنا ستعرض إلى إطار مفاهيمي نبين من خلاله تعريف الإستثمار السياحي وكذا خصائصه ومميّزاته، كما سنقف على مختلف الأطر القانونية التي رصدها المشرع الجزائري لغرض تشجيع الإستثمار في قطاع السياحة، وبما أنّ الإستثمار السياحي له دور مهم جدا على الدول سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية فإننا سنطرق لأهميته بالنسبة لكلا الجانبين، كما أنّنا سنحاول تشخيص المعوقات التي حالت دون النهوض بالقطاع في الجزائر.

وبناء على ما تقدم ذكره نطرح الإشكال الآتي: فيما تتمثل الضوابط القانونية التي نظم بموجبها المشرع الجزائري الإستثمار السياحي؟ وإلى أيّ مدى يمكن للإستثمار في قطاع السياحة أن يساهم

الإطار القانوني للإستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الإقتصادي في الجزائر

في دعم الإقتصاد الوطني الجزائري ؟ وماهي أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك ؟ للإجابة على هذه الإشكالية اتبعت الخطة التالية:

✓ **المبحث الأول:** إطار مفاهيمي للإستثمار السياحي وتنظيمه القانوني في الجزائر.

✓ **المطلب الأول:** إطار مفاهيمي للإستثمار السياحي.

✓ **المطلب الثاني:** التنظيم القانوني للإستثمار السياحي في الجزائر.

✓ **المبحث الثاني:** الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للإستثمار في قطاع السياحة.

✓ **المطلب الأول:** الأهمية الاقتصادية للإستثمار في قطاع السياحة.

✓ **المطلب الثاني:** الأهمية الاجتماعية للإستثمار في قطاع السياحة.

✓ **المبحث الثالث:** معوقات الإستثمار في قطاع السياحة بالجزائر.

✓ **المطلب الأول:** الخيارات الإستراتيجية كأحد أهم المعوقات التي أثرت على الاستثمار في

قطاع السياحة بالجزائر .

✓ **المطلب الثاني:** معوقات أخرى أثرت سلبا على الاستثمار في قطاع السياحة بالجزائر

✓

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للإستثمار السياحي وتنظيمه القانوني في الجزائر

نتعرّض لإطار مفاهيمي للإستثمار السياحي (المطلب الأول)، ثم نعرّج لمختلف الضوابط القانونية

التي من خلالها نظّم المشرع هذا النوع من الإستثمار (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إطار مفاهيمي للإستثمار السياحي

ستتعرّض لمفهوم الاستثمار السياحي وأثناء ذلك سنتطرّق لتعريف المصطلحات المكوّنة له

والمتمثلة في الاستثمار والسياحة ثم نصل إلى تعريف الاستثمار السياحي، لتتطرق أخيرا لخصائص

الإستثمار السياحي.

أولا: مفهوم الاستثمار السياحي

نتطرق لتعريف الإستثمار ثم نبين المقصود بالسياحة لتعرض بعد ذلك لتعريف الإستثمار السياحي.

1- تعريف الإستثمار

يعرّف الإستثمار بأنه المجال الذي يسمح بخلق الثروة ويساهم في التنمية الاقتصادية، وعن أهمية الإستثمار السياحي يقول أحد الإقتصاديين أنّه "التحول الحاسم في حياة المجتمعات لا يبدأ مع احترامها للثروة، ولكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الإستثمار المنتج، ومن ثم ما يترتب على ذلك من ثروة"¹.

2- تعريف السياحة

تعرف السياحة من عدة جوانب، فهناك من يركز في تعريفها على الجانب الترفيهي وهناك من يركز في تعريفها من جانب كونها وسيلة تساهم في التنمية الاقتصادية، إلّا أنّ هذه التعاريف تشترك كلّها في اعتبار السياحة أحد مظاهر الإتصال الفكري والثقافي بين الشعوب والذي تستغله الحكومات لتنمية اقتصادياتها الوطنية، وفيما يلي سنعرض بعض التعريفات للسياحة:

يعرفها البعض على أنّها عملية انتقال الإنسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة لغرض تحقيق المتعة النفسية، والحصول على الراحة والإستجمام وتغيير نمط الحياة الإعتيادي والإستمتاع بمختلف المقومات الطبيعية².

كما تعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة بأنّها "مجموعة من التنقلات البشرية والأنشطة المترتبة عليها، والناجمة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه، تحقيقاً لرغبة الإنطلاق والتغيير"³.

كما تعرف السياحة بأنّها مجموعة الأنشطة الحضارية والإقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم فيها لمدة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة لأي غرض كان، ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار⁴.

إذن من خلال جميع التعاريف المشار إليها أعلاه للسياحة، نلاحظ أنّ محلّها دائماً يتمثل في العنصر البشري، والذي يسعى بدوره أيضاً إلى إحداث تغيير ونيل أهداف معيّنة يبتغيها من وراء ممارسة النشاط السياحي.

3- تعريف الاستثمار السياحي

هناك عدّة تعاريف قدّمت بشأن الإستثمار السياحي، نذكر من بينها التعريف المقدم من طرف المنظمة العالمية للسياحة OMT "الإستثمار السيّاحي هو الذي يهدف إلى تكوين رأس المال السيّاحي الخام، وذلك من خلال النشاطات المنتجة لرأس المال السيّاحي الثابت والمتمثلة في تشييد المباني السياحية وهياكل الإستقبال ومراكز التسلية للإستعمال السياحي، مثل الفنادق، القرى السياحية، السلاسل الفندقية...الخ⁵.

كما تعرّف التنمية السياحية بأنّها "إحدى الوسائل المهمّة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، ولاسيّما الأقاليم التي لا تمتلك مقوّمات اقتصادية فعّالة مقارنة بما تمتلكه من المقومات السياحية في حالة التخطيط لتنميتها واستثمارها بصورة عقلانية لغرض رفع المستوى المعيشي لأفراد ذلك المجتمع على أن يأخذ بعين الإعتبار المحافظة على البيئة من التلوث"⁶.

وبمناسبة انعقاد قمة الأرض بربو ديجانيرو سنة 1992 قامت أيضا المنظمة العالمية للسياحة OMT بتعريف وتنمية الإستثمارات السياحية كالآتي "هي التنمية التي تلبّي جميع احتياجات السياح والمحافظة على بيئة المواقع السياحية وحمايتها من التدهور، إلى جانب حماية وتوفير الفرص التطويرية للمستقبل، وتهدف التنمية الإستثمارية إلى تحقيق إدارة ناجحة وملائمة للموارد الطبيعية، بحيث تحقق المتطلبات الإقتصادية والإجتماعية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والبيئي والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"⁷.

ثانيا: خصائص ومميزات الإستثمار السياحي

يتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من الخصائص نذكر بعضها فيما يلي⁸:

- تلعب الحوافز التشريعية دور لا يستهان به في مجال استقطاب المستثمرين.
- نظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن المشاريع الإستثمارية السياحية تتسم بعدم مرونتها وهو ما يؤدي إلى نفور المستثمرين المبتدئين أي ذوي رؤوس الأموال المتوسطة من استثمار أموالهم في مجال قطاع

السياحة، عكس المستثمرين من ذوي رؤوس الأموال الضخمة فإنهم يجازفون ويستثمرون في قطاع السياحة.

- وجود تكامل مع مجالات الإستثمار الأخرى، أي أنّ الإستثمار في قطاع السياحة يلزم المستثمرين بالنظر الى درجة ومدى تطور القطاعات الأخرى.

- حصول المستثمر على رأس المال الذي يستثمره في مشروعه السياحي غالبا ما تكون طويلة.

- عادة ما يعتمد الإستثمار السياحي بصمة كبيرة على العنصر البشري وليس على التكنولوجيا المتطورة.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للإستثمار السياحي في الجزائر

إنّ تشجيع سياسة الإستثمار في مجال السياحة كغيره من المجالات الأخرى يقتضي وضع الآليات القانونية التي تسمح وتمكن من تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، والجزائر في إطار سعيها لتشجيع الإستثمار في قطاع السياحة وفق رؤيتها وقناعة صناع القرار، قامت بإصدار مجموعة من القوانين

تنظم الإستثمار في قطاع السياحة، وهو ما سنتطرق له بدءا بالقانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقانون 03-02 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، والقانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

أولا- القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة

من أهم ما تطرق له القانون 03-01 المتعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة⁹ هو أنّه أورد بصفة صريحة الأهداف المتوخاة منه والتي كانت في مجملها تتلخص في توفيره محيط ملائم ومشجع ومحفز يعمل على استقطاب مستثمرين أجانب في قطاع السياحة عن طريق اعتماد الشراكة ما بين رأس المال الأجنبي والوطني، وجعل قطاع السياحة في الجزائر قادر على المنافسة في السوق الدولية، والقيام بكل ما من شأنه المساهمة في توفير وتحسين خدمات البنى التحتية التي تستلزمها السياحة كالفنادق

الإطار القانوني للإستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الإقتصادي في الجزائر

والنقل والخدمات إلى غير ذلك، واستغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة في الجزائر وكذلك الأماكن التاريخية ذات المعلم السياحي كوسائل لترقية القطاع السياحي¹⁰.

كما أورد القانون 03-01 عدّة تعاريف لمصطلحات ذات صلة وطيدة بالسياحة أحيانا، وأحيانا أخرى تطرّق لذكر أنواع محدّدة للنشاطات السياحية وأفرد لكل نوع تعريف خاص به، وتتمثل هذه الأنواع والمصطلحات التي تطرّق لها القانون بالذكر والتعريف فيما يلي: النشاط السياحي، منطقة التوسع السياحي، الموقع السياحي، التنمية المستدامة، التهيئة السياحية، السياحة الثقافية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر، السياحة الصحراوية، السياحة الحموية البحرية، السياحة الترفيهية والاستجمامية¹¹.

وبهدف تنمية الإستثمار السياحي وتشجيعه وترقيته نص القانون 03-01 على بعض الأحكام التي تضمن تحقيق ذلك، من بينها النص على اتخاذ تدابير تحفيزية تكفل تهيئة وتسيير مواقع التوسع والمواقع السياحية¹². والتأكيد على أنّ كل الإجراءات الهادفة لإنجاز المنشآت السياحية يجب أن تتم ضمن المخطط التوجيهي الخاص بالتهيئة السياحية¹³، هذا الأخير ودون التمعن في مدى نجاعته وفعالته في إنجاز وتحقيق الأهداف المرجوة منه، فإنّه نظريا ينبئ بالحرص على وجود سياسة استشرافية لدى الجهة المختصة بترقية القطاع السياحي.

ودائما في إطار تشجيع ودعم الإستثمار السياحي فإن القانون 03-01 اهتم بالجانب المالي كمحفز رئيسي لتشجيع الإستثمار في القطاع السياحي، حيث نصّ على منح المساعدات المالية والإميازات الجبائية للراغبين في الإستثمار في القطاع السياحي، والعمل على إحداث كل التسهيلات التي تساهم في الإستثمار في قطاع السياحة¹⁴.

ونظرا لكون التنمية السياحية على النحو الذي أشير إليه بموجب القانون 03-01 تستلزم آلية تسهر على النهوض بها، فإنّ هذا الأخير نصّ على إنشاء هيئة عمومية تعدّ بمثابة الآلية والهيكل الذي يضطلع بأي مسألة تتعلق بتنمية السياحة، أطلق عليها في صلب النص بالوكالة الوطنية لتنمية السياحة، حيث إنّّه باستقراء النص نلاحظ أن هذه الهيئة تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية السياحية، وذلك عن طريق تهيئة الأرضية التي يستلزمها النشاط السياحي والمتمثلة في العقار

السياسي، وتهيئتها للمستثمرين سواء بتأجيرها أو بيعها أو ترقيتها أو حتى العمل على توفير هذه البنية التحتية إن كانت غير موجودة أو غير متوفرة¹⁵.

وبما أنّ العنصر البشري المؤهل له دور لا يستهان به في ترقية الخدمات السياحية وبالتالي تنميتها، فقد نصّ القانون 03-01 على إنشاء مؤسسات تضطلع بالتكوين، وكذلك إدراج علمية ذات صلة بالسياحة

ضمن مؤسسات التعليم العالي¹⁶.

ثانيا- القانون رقم 03-02 المحدّد للقواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ

يعتبر المقوم الطبيعي أحد أهم العوامل المساهمة في استقطاب الإستثمار في مجال السياحة، لذلك فقد اتجه المشرّع الجزائري إلى إصدار قانون ينظم السياحة البحرية¹⁷ بصفتها أحد أهم هذه المقومات التي عادة ما تكون قبلة للسوّاح كما تكون حافزا تتجه له أنظار المستثمرين.

وتتضح رغبة المشرّع في تشجيع الإستثمار في قطاع السياحة البحرية من خلال الأهداف التي أوردها في نص القانون والتي كان من بينها توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وتحسين خدمات إقامة المصطافين وتحديد نظام تسليّة مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية¹⁸، فبالتمعن في كل هذه الأهداف المنصوص عليها صراحة في القانون 03-02 نلاحظ أنه قد فتح ضمنا الباب للراغبين في الإستثمار في السياحة البحرية حتى تصبح تقدم خدمات راقية للمصطافين.

كما أورد القانون 03-02 بعض التعاريف لمصطلحات ذات صلة وطيدة بالإستثمار السياحي نذكر منها التهيئة السياحية- المستغل¹⁹.

وفيما يخص استغلال الشواطئ فقد أخضعها القانون 03-02 لنظام الإمتياز عن طريق المزايدة المفتوحة، وذلك بمنح عقد الإمتياز لكل شخص طبيعي أو اعتباري ترسو عليه المزايدة ويتعهد باحترام دفتر الشروط، كما أعطى هذا القانون الأولوية للمؤسسة الفندقية لإستغلال الشاطئ الذي

يكون امتدادا لها ومنحت السلطة لتحديد الشواطئ التي تخضع لنظام الإمتياز للوالي المختص إقليميا²⁰.

ثالثا- القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية

حدّد القانون 03-03²¹ مجموعة من الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها والمستقرى لكل هذه الأهداف المذكورة على سبيل الحصر في المادة الأولى منه يلاحظ أنّها تضمّنت مقصد مشترك يتمثل في حماية الثروة السياحية ومناطق التوسع السياحي، وأي مقوم مهمما تكن طبيعته من شأنه أن يدخل ضمن المقومات السياحية في الجزائر، وذلك درءا لأي تجاوز متعمّد أو غير متعمّد من شأنه إتلاف المعالم السياحية أو إلحاق الضرر أو يهدف إلى إنشاء مواقع سياحية دون أن يراعي مقصد حماية البيئة، وهذه الحماية هي التي تكفل دائما تحقيق التنمية المستدامة، وهذا الطرح الأخير قد كان مقصدا حرص القانون 03-03 على احترامه.

وبما أن القانون 03-03 قد حدّد الأهداف المتوخاة منه، كما أشير إليها آنفا، فقد كان لزاما أن يتضمن التعريف بعض المصطلحات ذات الصلة الوطيدة بالإستثمار السياحي والمتمثلة في مناطق التوسع السياحي، الموقع السياحي، منطقة محمية²² وكل هذه المناطق بيّن القانون 03-03 كيفية تهيئتها وتسييرها وكذا حمايتها وذلك بموجب عدة مواد منها²³، فباستقراء بعض هذه المواد نلاحظ رغبة المشرع من خلالها في اعتماد الإستثمار السياحي كآلية من آليات التنمية في جميع الجوانب²⁴، ونظرا لكون العقار السياحي يعتبر من أهم المتطلبات التي يجب توفيرها ووضعها تحت تصرف المستثمرين فإنّ القانون 03-03 أورد عدة مواد نظم بموجبها تشكيل العقار السياحي²⁵، وكذلك الإجراءات والآليات القانونية التي يتم بمقتضاها وضع العقار السياحي تحت تصرف الجهة المستثمرة، ومن خلال مواد القانون 03-03 نلاحظ أنّ الهيئة الوطنية لتنمية السياحة هي الجهة المكلفة باقتناء وشراء وتهيئة العقارات السياحية، ومن ثم إعادة بيعها وتأجيرها للمستثمرين²⁶.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإستثمار في قطاع السياحة.

بما أن قطاع السياحة هو وجه من الأوجه التي يمكن أن يشملها الإستثمار، سواء الإستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر، أو الإستثمار الداخلي من طرف الدولة أو رأس المال الخاص، فإنّ لهذا

الإستثمار في هذا القطاع انعكاسات وأثار إيجابية تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني، وعلى الجانب الإجتماعي.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للإستثمار في قطاع السياحة.

هناك عدّة آثار مباشرة وغير مباشرة للإستثمار في قطاع السياحة على الاقتصاد، حيث سنتطرّق إلى هذه الآثار في فرعين، الأول تحت عنوان الآثار المباشرة للإستثمار في قطاع السياحة على الإقتصاد الوطني، والثاني تحت عنوان الآثار غير المباشرة للإستثمار في قطاع السياحة على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الآثار المباشرة للإستثمار في قطاع السياحة على الاقتصاد

لإستثمار في قطاع السياحة عدّة آثار تنعكس على ميزان المدفوعات وعلى الإنفاق وعلى التشغيل وعلى توزيع الدخل، كما تنعكس على المستوى العام للأسعار.

أولاً- أثر الاستثمار في قطاع السياحة على ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو سجل منظم تقيّد فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين الأشخاص المقيمين في الدولة خلال فترة عادة ما تكون سنة، وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين، قسم المدين و الآخر الدائن، الأول يتضمن جميع العمليات التي تقوم الدولة بدفعها للخارج والجانب الثاني تتضمن العمليات التي تحصل عليها الدولة على حقوق من الخارج²⁷.

و يعرف النشاط السياحي نموا متزايدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية رغم الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم و هبوط أسعار البترول حيث بلغ النشاط السياحي حوالي 10% من القيمة الإجمالية للتجارة العالمية للسلع و الخدمات، وهذا التقدم الملحوظ في موقع النشاط السياحي من التجارة العالمية يبرز مدى أهميته ومساهمته في ميزان المدفوعات بصفة عامة وميزان المدفوعات الجزائري بصفة خاصة²⁸.

وتساهم السياحة في ميزان المدفوعات الخاص بالدولة عن طريق تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وعن طريق استخدام الإمكانيات الطبيعية، و العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين القطاعات الاقتصادية تلبية لما يقتضيه قطاع السياحة²⁹.

الإطار القانوني للإستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الإقتصادي في الجزائر

وتشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية إلى أن مداخيل السياحة العالمية لسنة 2012 بلغت نسبتها 4% من المداخيل الإجمالية أي حوالي 1075 مليار دولار، وهنا نلاحظ تطور المداخيل بالنظر إلى سنة 2011 حيث بلغت 1042 مليار دولار سنة 2015³⁰ .

وفي إحصائيات أخرى أفادت أنّ السياحة تعتبر مصدرا رئيسيا لجلب العملة الصعبة لحوالي 46 دولة نامية³¹ .

ثانيا- أثار الإستثمار في قطاع السياحة على الإنفاق

المقصود هنا هو أنه كيف تؤثر السياحة على إنفاق السيّاح على مختلف السلع و الخدمات؟.

إن كل إنفاق من جانب السائح إنما يكون في مقابل تلقيه أي خدمة سياحية يحصل عليها، وبالتالي فأوجه الإنفاق تمتد من جانبه إلى عدة مجالات بطريقة غير مباشرة لأن القائمين على الفنادق السياحية على سبيل المثال ينفقون من أجل تزويد هياكلهم بمختلف الأجهزة من أثاث و معامل و ترميم للفنادق زيادة على البضائع ومختلف السلع، و بالتالي فأثر السياحة على الإنفاق لا يخرج عن هذا المفهوم³² .

ثالثا- أثر الإستثمار في قطاع السياحة على التشغيل

من بين أهم الأدور الرئيسية التي تلعبها السياحة هو خلق فرص العمل وهو ما يظهر جليا في الدول الآسيوية حيث سجلت مؤشراتهما، فيما يخص اليد العاملة، ارتفاعا ملحوظا وأهم هذه الدول أندونيسيا³³، إلا أن عملية الحصر الدقيق لعدد المناصب التي يوفرها النشاط السياحي تعتبر معقدة نظرا لتداخل النشاط السياحي و تأثيره على الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وبالتالي فهناك وظائف مباشرة تنتج عن النشاط السياحي مباشرة، ووظائف غير مباشرة في قطاعات أخرى تنتج عن زيادة وتيرة النشاط السياحي³⁴ .

وتفيد الإحصائيات الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة أن إنجاز سريرين فندقيين يستلزم إنشاء منصب شغل واحد دائم ومباشر³⁵ ، و أن كل منصب تم إنشاؤه بصفة مباشرة في قطاع السياحة يقابله استحداث ثلاث إلى خمس مناصب بصورة غير مباشرة في قطاعات أخرى³⁶ .

وتشير الإحصائيات إلى أنه من بين كل عشرة (10) مناصب مستحدثة على المستوى العالمي يعود واحد منها إلى القطاع السياحي، وبالتالي فإن حوالي 10% من اليد العاملة المستخدمة على المستوى العالمي تستغل في القطاع السياحي³⁷.

كما تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية سنة 2012 أن قطاع السياحة يوفر حوالي 260 مليون فرصة عمل³⁸.

رابعاً- أثر الاستثمار في قطاع السياحة على توزيع الدخل

تؤدي السياحة إلى إعادة توزيع الدخل و القضاء على التفاوت الاقتصادي، ويتم ذلك بواسطة ما تؤدي السياحة إليه من تنمية المناطق السياحية التي تتوفر بها مزايا طبيعية ومناخية كالشواطئ و الجبال و منابع المياه و البحيرات، و غالباً ما تكون هذه المناطق محرومة من الإعمار أو السياحة، التي عندما تمتد لهذه المناطق تعيد التوازن إليها نتيجة الاستثمارات التي تقام عليها، و بالتالي تزيد من دخل المنشآت و الأفراد في هذه المناطق نتيجة نشوء نشاطات ومشاريع سياحية، وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين المدن و مراكز العمران و التنمية الرئيسية وبين هاته المناطق التي أقيمت عليها مراكز سياحية جديدة ، وينتج عن كل ذلك وقف النزوح الريفي³⁹.

خامساً- أثر الاستثمار في قطاع السياحة على المستوى العام للأسعار

يؤثر الإقبال السياحي في منطقة معينة على ارتفاع أسعار السلع و البضائع و الخدمات في تلك المناطق نتيجة علاقة اقتصادية واضحة هي تفاوت العرض و الطلب، فالإقبال السياحي يؤدي إلى زيادة الطلب و بالتالي ارتفاع الأسعار⁴⁰.

الفرع الثاني: الآثار الغير المباشرة للاستثمار في قطاع السياحة على الاقتصاد الوطني

بالإضافة إلى الآثار المباشرة للنشاط السياحي على الاقتصاد الوطني كما أشرنا إليها آنفاً، فإن هناك آثار غير مباشرة تعود على الاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته بالنفع والتطور⁴¹، يمكن إيجازها فيمايلي:

أولاً: الأثر المضاعف للسياحة

الإطار القانوني للإستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الإقتصادي في الجزائر

تساهم السياحة في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لطبيعة النشاط السياحي الذي يستوجب توافر الخدمات والسلع والآلات التي تتبع بحكم طبيعتها نشاطات اقتصادية أخرى، وهو ما يسمى بالأثر المضاعف للسياحة⁴².

ثانيا - أثر السياحة على سوق بعض السلع

أفادت الدراسات السياحية للمنظمة العالمية للسياحة أن السياح ينفقون ثلث ميزانياتهم على بعض السلع والمنتجات المحلية للدولة التي يزورونها وبالتالي يتم التأثير على أسعار هذه السلع⁴³، وأثبتت إحصائيات أنّ السياحة لها دور في تجارة السلع والخدمات يقدر ب 7 % من التجارة العالمية و 9 % من تجارة الدول النامية⁴⁴.

ثالثا- أثر السياحة على تنمية المرافق الأساسية

بما أن النشاط السياحي يتطلب وجود مرافق أساسية لخدمة السياح فإن الدولة تتجه إلى إحداث هذه المرافق عن طريق ما يدره النشاط السياحي من اى دخل سريع بالعملة الصعبة⁴⁵.

رابعا-أثر السياحة في زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي

لما كان للنشاط السياحي أثر مضاعف ويمتد للنشاطات الاقتصادية الأخرى بصفة غير مباشرة فإنه يعتبر وسيلة ناجعة لجلب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية اللازمة لإقامة مختلف المشاريع كتشديد المراكز الرياضية، المطاعم، وكالات السفر، وسائل النقل والاستشفاء وتهيئة المناطق السياحية الكبرى و تطويرها⁴⁶.

خامسا- الإعلام عن فحضة البلد

إن التعريف بشخصية بلد ما ونهضته يتطلب توافر إنفاق مالي معتبر على قطاع الإعلام لتحقيق هذا الغرض سواء في مجال الصحافة والإذاعة والمحافل الدولية وغيرها، لكن قطاع السياحة يمكن أن يغني الدولة عن كل هذه الوسائل نتيجة التواصل بواسطة النشاط السياحي ما بين السياح وما تريد الدولة التعريف به عن نفسها، إذن هو وسيلة مجانية للإعلام والدعاية والإشهار⁴⁷.

سادسا : دعم الصلات الاقتصادية ما بين الدول

حيث أن النشاط السياحي يمكن الدولة من التعريف بإنتاجها المحلي وإمكانياته⁴⁸.

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للاستثمار في قطاع السياحة

لدراسة الآثار المترتبة على النشاط السياحي وكذا متابعة وتقييم جميع انعكاساته على الأحوال الاجتماعية في الدولة، سواء العادات والتقاليد والثقافات والأديان و خصائص العمران و سلوكيات الأفراد و علاقاتهم، سيتم التطرق إلى الآثار الإيجابية والسلبية للنشاط السياحي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية

هناك عدة آثار إيجابية للاستثمار في قطاع السياحة تنعكس في عدة مجالات نوجزها فيما يلي:

أولاً- تأثير الاستثمار في قطاع السياحة على السكان

إن تطور النشاط السياحي في منطقة معينة يساهم في ازدياد الكثافة السكانية في تلك المنطقة كنتيجة لتوافر مناصب العمل مما يشجع الهجرة إلى المناطق السياحية وبالتالي ازدياد الكثافة السكانية⁴⁹.

ثانياً: تأثير الاستثمار في قطاع السياحة على التطور الاجتماعي

تتيح السياحة لأفراد المجتمع التعرف على الأفكار و الاهتمامات و الثقافات الأجنبية للسياح من خلال التواصل معهم⁵⁰.

ثالثاً تأثير الاستثمار في قطاع السياحة على العمران

تتمثل أهم آثار الاستثمار في قطاع السياحة على العمران في الاهتمام بترميم و حفظ و صيانة المباني الثرية ذات الأهمية التاريخية كالمساجد و الكنائس و القصور الأثرية و إيجاد بنايات و عمران لم يكن له وجود من قبل كالمنتجات السياحية الجبلية⁵¹.

الفرع الثاني: الآثار السلبية

لا يخلو أي نشاط مهما كان نوعه و درجة مردوديته من ترتب آثار سلبية عنه، و يمكن إيجاز هذه الآثار السلبية للنشاط السياحي في النقاط الآتية:

أولاً- التحولات الاجتماعية

يتطلب تفعيل النشاط السياحي الاهتمام بالمناطق السياحية عن طريق ترميمها و إقامة مشاريع عليها كالمنتجات ومراكز الترفيه بالاستعانة بأحدث الوسائل وأساليب الحياة العصرية وكل هذا يؤدي إلى تغيير اجتماعي في هذه المناطق نظرا لاختلاف هذه عن المشروعات الحضرية و الاجتماعية و المعايير الخلقية لقاطني هذه المناطق السياحية⁵².

ثانيا- انتشار عوامل الفساد و التدهور الاجتماعي و الأخلاقي :

نظرا لتدهور المستوى المعيشي لمواطني بعض الدول السياحية ، فإن ذلك يؤدي بهم إلى استعمال طرق غير مشروعة للكسب مستغلين القدرات المالية للسياح، حيث تظهر فئة تروج لصور الانحراف الأخلاقي تحت شعار التسلية و الترفيه و المتعة⁵³.

ثالثا: التصادم الثقافي:

ويحدث ذلك نتيجة الاختلاف وتعارض بين الأفكار و العادات السائدة في كل مجتمع وكما قد يحدث بفعل سلوكات بعض السائحين التي تعكس حب مغامرة و القيام بتجارب جديدة و تمتع بكل ما هو ممكن ما يؤدي إلى ضيق و استنفار أهالي المناطق السياحية و حقدهم و رفضهم للسياحة⁵⁴.

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار في قطاع السياحة بالجزائر

نتطرق إلى أهم المعوقات التي حالت دون الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر في مطلبين، الأول ونعرض فيه الخيارات الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر وهي احد اهم المعوقات التي حالت دون النهوض بقطاع السياحة في الجزائر ، أما المطلب الثاني فتعرض فيه إلى معوقات أخرى أثرت سلبا على السياحة الجزائرية.

المطلب الأول: الخيارات الإستراتيجية كأحد معوقات قطاع السياحة الجزائرية

تعتبر الخيارات الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال من بين معوقات السياحة للقطاع السياحي في الجزائر، ويظهر ذلك جليا في مكانة التي كان يحتلها قطاع السياحة ضمن مخططات التنمية الوطنية، بحيث لم تمنح له الأولوية بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وفيما يلي دراسة موجزة لمكانة قطاع السياحة ضمن مخططات التنمية التي انتهجتها الجزائر:

أولا- مكانة السياحة ضمن المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1969):

احتل القطاع السياحي المرتبة السادسة من ضمن عشرة 10 قطاعات بميزانية قدرت ب 282 مليون دينار بنسبة قدرت ب 2.54% من إجمالي مخطط التنمية . فهل يا ترى هذه النسبة تعكس مكانة و رغبة حقيقية في تطويره ضمن هذا المخطط⁵⁵ .

ثانيا- مكانة السياحة ضمن المخططين الرباعين الأول و الثاني:

1- في المخطط الرباعي الأول: (1970-1973) :

رصدت ميزانية أضخم من سابقتها قدرت ب 700 مليون دينار عوض 282 مليون دينار، أي بنسبة 2.5% من إجمالي الميزانية الموجهة للتنمية⁵⁶.

2- في المخطط الرباعي الثاني من سنة 1974 إلى سنة 1977:

ارتفعت السياحة إلى الرتبة الرابعة في مجال اهتمامات الدولة ضمن هذا المخطط لكنها لم تحصل إلا

على نسبة 1.4% من إجمالي ميزانية التنمية من أصل 10 القطاعات ، و هنا يتضح وجود تراجع في نسبة الميزانية المخصصة للقطاع السياحي⁵⁷.

ثالثا- مكانة قطاع السياحة ضمن المخططين الخماسين الأول و الثاني:

واصلت الجزائر بعد فترة السبعينيات مخططات التنمية الاقتصادية، و سنتعرف على المكانة السياحية ضمن هذه المخططات (1980-1984).

1- مكانة قطاع السياحة ضمن المخطط الخماسي الأول:

تم إطلاق مشاريع سياحية تتضمن طاقات إيواء قدرت ب 50880 سرير و هياكل للمؤتمرات و المحاضرات إلا أنه لم يتم استكمال هذه المشاريع حيث تم إنجاز 17.732 وحدة و هو ما يبين

وجود عجز الإنجاز قدر بـ 36.148 سرير و هذا التأخر في الإنجاز هو دلالة على الإهمال و قلة الاهتمام بالمشاريع السياحية كل هذا شكل عائقا كبيرا للقطاع السياحي ما أثر سلبا على طاقة الإيواء و تأجيل مشاريع هذا المخطط للمخطط الذي يليه⁵⁸.

2- مكانة قطاع السياحة ضمن المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

جاء هذا المخطط لإعادة الاعتبار للسياحة الداخلية ، و ما يميز هذا لمخطط أنه جاء بإصلاحات إدارية تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات السياحية و أبرزها حل الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة وخلق 5 مؤسسات متنوعة عبر 3 ولايات من الوطن تتكفل بالإشراف على النشاط السياحي إلا أن عملية إعادة هيكلة المؤسسات لم تخلو من السلبيات أبرزها غياب الكفاءة في التسيير و ارتفاع تكلفة أجور عدد العمال و غياب التكوين و التأهيل للعمال و هو ما تسبب في ظهور عائق جديد أمام السياحة الجزائرية خاصة أن هذه المرحلة تزامنت مع انهيار أسعار البترول و بالتالي تراجع مداخيل المحروقات و بداية فترة التسعينات التي عرفت فيها الجزائر تدهور الوضع الأمني مما زاد من تفاقم مشاكل القطاع السياحي بالجزائر، وبالتالي يمكن القول أن الفترة ما بعد الاستقلال إلى غاية نهاية التسعينات بقدر ما كانت في خدمة السياحة بقدر ما شكلت عائقا أمام النهوض بالسياحة الجزائرية⁵⁹.

المطلب الثاني: معوقات أخرى أثرت سلبا على السياحة الجزائرية

على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى، يعاني الاستثمار السياحي من بعض العراقيل الإدارية الناجمة عن التشريعات و التنظيمات على رأس هذه العراقيل مايلي:

أولاً- صعوبة الحصول على العقار السياحي:

إن المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار في الجزائر إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع سياحي عادة ما يكلف من 20 إلى 30% من رأس المال المستثمر بالإضافة إلى بعض العراقيل كالشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي و تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي و تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب الرمال و غياب قواعد العمران⁶⁰.

ثانياً- العوائق الإدارية و القانونية للاستثمار السياحي

على رأس هذه العوائق كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية حيث يضطر المستثمر إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، بينما في تونس و المغرب فيمر ما بين 5 إلى 9 مراحل إدارية، بالإضافة لبطء العمل الإداري و عدم فهم الموظف للملفات المتضمنة طموح المستثمر، و الفساد الإداري⁶¹.

و نضرب مثلا عن المستثمر الإماراتي الذي أراد استثمار حوالي 18 مليار دولار سنة 2000م في الجزائر منه 9 مليارات في قطاع السياحة لكن نتيجة العراقيل البيروقراطية غير وجهته إلى المغرب حيث منحت له تسهيلات فقام بإنشاء فنادق في كل من مراكش ، الدار البيضاء ، طنجة، الرباط⁶².

ثالثا- العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي

1- صعوبة تمويل الاستثمارات السياحية: في غياب بنوك متخصصة في الاستثمار في الجزائر تظل القروض القصيرة الأجل الممنوحة من قبل البنوك التجارية هي الحل إلا أنها لا تفني بالغرض نظرا لرأسمال الهائل الذي يتطلبه النشاط السياحي و قطاع الفنادق⁶³.

2- ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية حيث نلاحظ أن قانون الاستثمار الجزائري يقدم حوافز عامة لكل القطاعات الاقتصادية كالحوافز الضريبية و ذلك دون التفصيل في الحوافز الممنوحة للقطاع السياحي و هذا يعتبر نقطة سلبية تفتنت لها الدولة التونسية حيث قامت بتوجيه و تفصيل حوافز ضريبية للمشاريع الخاصة بالقطاع السياحي ما عاد بالنفع على الاستثمارات السياحية⁶⁴.

رابعا: ضعف الثقافة السياحية و تراكم المشاكل البيئية

1- غياب الثقافة السياحية: تتطلب السياحة التعامل مع السياح بصدق و أدب و ترحاب لترك الانطباع الحسن عن الفرد و البلد ككل و مد جسور التعارف الثقافي ما بين الشعوب وسلوكاتهم و تجنب جميع المظاهر المشينة ثقافيا للشعب المستقبل و حتى يتوفر كل هذا لابد من توفر نوع الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي للمستقبل للسياح فهل المجتمع الجزائري له هذه الثقافة السياحية كما أشرنا إليها؟⁶⁵.

2- مظاهر التلوث البيئي في الجزائر: من أسباب التلوث البيئي الظاهرة للعيان في الجزائر التلوث الحضري نتيجة حركة مرور السيارات و حرق النفايات الصلبة و التلوث الصناعي و هو المظهر و السبب الرئيسي في التلوث البيئي في الجزائر⁶⁶.

خامسا- تردي الوضع الأمني

إن النشاط السياحي يتأثر بالوضع الأمني السائد في بلد ما و هذا نظرا لأن السائح أول ما يفكر هو سلامته الجسدية قبل كل شيء.

و السياحة في الجزائر بدورها اصطدمت بالوضع الأمني المتدهور ما أثر عليها سلبا بفعل الأزمة السياسية التي مرت بها خلال فترة التسعينات⁶⁷، حيث انعدمت السلامة الجسدية و المعنوية لمواطني الدولة الجزائرية فكيف بالسياح الأجانب؟؟ كما أن الأوضاع الأمنية المتدهورة على الحدود الجزائرية مع مالي أدت إلى اتخاذ الجزائر إجراءات مشددة ما أثر سلبا على السياحة الصحراوية خاصة و أن هذه الأخيرة كانت تعرف إقبال سياحي كبير من طرف الأجانب⁶⁸.

وبالإضافة إلى كل هذه المعوقات التي أثرت سلبا على السياحة الجزائرية هناك أسباب أخرى أدت إلى تخلف تنامي القطاع السياحي في الجزائر من بينها⁶⁹ :

- ضعف دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال
- تردي دور الجماعات المحلية في القيام بالنهوض بالسياحة المحلية نتيجة عدة عراقيل من بينها ضعف الإمكانيات و الاعتماد على إعانات الدولة في خططه التنموية بالإضافة إلى عراقيل سياسية ناتجة عن عدم تقديم المجالس المنتجة لدورها في إيجاد خطط تنموية للجانب السياحي لنقص الكفاءة.
- ضعف الصناعة التقليدية.

الخاتمة

تمتلك الجزائر مقومات سياحية هائلة وما تفسير بقائها في المراتب الأخيرة من ضمن الدول السياحة الرائدة هو تهميش القائمين على القطاع وعدم وجود إرادة سياسية جادة تعمل على وضع

استراتيجية ناجعة، خاصة إذا علمنا أن الأوقات الراهنة هي في صالح وخدمة السياحة الجزائرية نظرا لما تمر به الدول المجاورة مثل تونس ومصر وليبيا من أزمات سياسية جعلت من السياح يغيرون وجهتهم إلى بلدان أخرى ولما لا تكون الجزائر ملاذا لهؤلاء في ظل أزمات دول الجوار؟؟

من خلال هذه الدراسة يمكن اقتراح مجموعة الحلول و السبل للنهوض بالسياحة الجزائرية حتى تكون في خدمة الإقتصاد وتكون سبيل لتنويع مصادر الثروة والتخلص تدريجيا من التبعية لقطاع المحروقات والسير على خطى دول أصبحت السياحة فيها تشكل مصدر دخلها الأساسي من العملة الصعبة و تتمثل هذه السبل و الحلول فيما يلي :

- رسم سياسة وطنية للتنمية السياحية .
- تفعيل دور الدولة في التنمية السياحية .
- إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية للتنمية السياحية.
- إشكال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 .
- توفير العقارات سياحية تكون تحت تصرف المستثمرين.
- تمويل المشاريع الاقتصادية الفندقية والسياحية.
- تمويل الدراسات و الأشغال الخاصة بالتهيئة السياحية و دعم التكوين السياحي.
- برمجة تظاهرات و أحداث سياحية.
- خوصصة المؤسسات السياحية العمومية قصد جعلها أكثر تنافسية و أكثر نجاحا.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب

- 1- زيد منير سلمان، الإقتصاد السياحي، دار الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 2- عصمت عدلي الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، بدون رقم طبعة، 2008.
- 3- فوزي عطوي، السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.

الإطار القانوني للإستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الإقتصادي في الجزائر

4- محمد فريد عبد الله وآخرون، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام، عمان، الأردن، بدون رقم طبعة، 2016.

ثانيا- القوانين

1- القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المؤرخ في 17 فيفري 2003، ج. ر. ع. 11.

2- القانون 03-02 المحدد للقواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، المؤرخ في 17 فيفري 2003، ج. ر. ع. 11.

3- القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية مؤرخ في 17 فيفري 2003، ج. ر. ع. 11.

ثالثا- أطروحات الدكتوراه

1- دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر و أثارها على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم وتخصص علوم التسيير، جامعة الأغواط، سنة 2014.

2- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر- الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SDAT 2025- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، 2013.

3- قويدر لويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترفيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2010.

4- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2004.

رابعا- رسائل الماجستير

- 1- بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر - السياحة بالجنوب الغربي - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006.
- 2- زباني غوتي بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة - حالة الجزائر - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، سنة 2000.
- 3- صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007.
- 4- عوينان عبد القادر، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، سنة 2008.
- 5- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر و أفاق تطورها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، سنة 2006.

خامسا- المقالات

- 1- بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
- 2- خالفة علي، خيري محمد، دور الإستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مقال منشور بمجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 1، 2019.
- 3- منصوري الزين، واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2-4 هوارى معراج، السياحة و أثرها في التنمية الإقتصادية العالمية - حالة إقتصاد الجزائر-، مجلة البحث، جامعة الأغواط، العدد الأول.
- 5- يحياوي إلهام، بوحديد ليلي، مساهمة الإستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر، مقال منشور بمجلة دفاتر البحوث، العدد السادس.

سادسا- الملتقيات

1- فقير سامية، لعروم محمد أمين، واقع الإستثمار السياحي في الجزائر وتأثيره على السياحة الداخلية، مداخلة ملقاة بمناسبة الملتقى العلمي الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعتها وسير تطويرها، المنظم من طرف كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، المنعقد بتاريخ 10-11 جانفي 2018.

2- محيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد و لحالة الفقر و التخلف في الجزائر و في بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر يومي 19 و 20 سبتمبر 2009.

¹ بجياوي إلهام، بوحديد ليلي، مساهمة الإستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر، مقال منشور بمجلة دفاتر البحوث، العدد السادس، ص 316.

² زيد منير سلمان، الإقتصاد السياحي، دار الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 15-16.

³ فوزي عطوي، السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 39

⁴ عصمت عدلي الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، بدون رقم طبعة، 2008، ص 17.

⁵ خالفة علي، خيري محمد، دور الإستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مقال منشور بمجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص 317.

⁶ محمد فريد عبد الله وآخرون، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام، عمان، الأردن، بدون رقم طبعة 2016، ص 24-25.

⁷ خالفة علي، خيري محمد، المرجع السابق، ص 317-318.

⁸ للإطلاع أكثر على خصائص ومميزات الاستثمار السياحي ينظر فقير سامية، لعروم محمد أمين، واقع الإستثمار السياحي في الجزائر وتأثيره على السياحة الداخلية، مداخلة ملقاة بمناسبة الملتقى العلمي الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعتها وسير

- تطويرها، المنظم من طرف كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج بالبويرة، المنعقد بتاريخ 10-11 جانفي 2018، ص5، ينظر أيضا مجاوي إلهام، بوحديد ليلي، المرجع السابق، ص317.
- ⁹ القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المؤرخ في 17 فيفري 2003، ج. ر. ع 11.
- ¹⁰ قراءة في نص المادة 2 من القانون 01-03.
- ¹¹ للإطلاع على هذه التعاريف ينظر المادة 3 من القانون 01-03.
- ¹² المادة 11 من القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- ¹³ تنص المادة 12 من القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على أنّ التهيئة وإنجاز المنشآت السياحية تتم طبقا لمواصفات المخطط التوجيهي للهيئة السياحية المنصوص عليها في المادتين 22-38 من القانون 01-03 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- ¹⁴ المادة 18 من القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- ¹⁵ المادة 20 من القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- ¹⁶ المادة 22 من القانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
- ¹⁷ القانون 02-03 المحدد للقواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ، المؤرخ في 17 فيفري 2003، ج. ر. ع 11.
- ¹⁸ المادة 2 من القانون 02-03 المحدد للقواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ.
- ¹⁹ للإطلاع على هذه التعاريف ينظر المادة 3 من القانون 02-03 المحدد للقواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ.
- ²⁰ للإطلاع على شروط وكيفيات استغلال الشواطئ ينظر المواد من 22 الى 38 من القانون 02-03 المحدد للقواعد العامة للإستعمال والإستغلال السياحيين للشواطئ.
- ²¹ القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية مؤرخ في 17 فيفري 2003، ج. ر. ع 11.
- ²² للإطلاع على هذه التعاريف ينظر المادة 2 من القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.
- ²³ ينظر المواد من 8 الى 11 من القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.
- ²⁴ ينظر المادة 14 فقرة 2 من القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.
- ²⁵ المادة 20 من القانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية على أن "العقار السياحي القابل للبناء يتشكل من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة، وتلك التابعة للخواص".
- ²⁶ حيث أتاححت المادة 21 من القانون 03-03 للوكالة الوطنية لتنمية السياحة ممارسة حق الشفعة بخصوص كل العقارات أو البناءات التي تنجز في اطار هذا القانون والتي تتواجد داخل مناطق التوسع السياحي، كما أتاححت المادة 22 للوكالة الحصول على العقارات السياحية بموجب اتفاق ودي بينها وبين الخواص، وفي حالة ما تعذر على الوكالة القيام بالإجراءات الأنف ذكرها، يمكن

الإطار القانوني للإستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الإقتصادي في الجزائر

- اللجوء إلى الصلاحيات الممنوحة لوزير السياحة لإقتناء هذه الأراضي طبقا لما يقضي به التشريع المتعلق بنزع الملكية. ينظر المواد 21-22-26-27 من القانون 03-03 .
- ²⁷ هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر و أفاق تطورها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 25.
- ²⁸ زباني غوتي بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة - حالة الجزائر - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، سنة 2000، ص 81.
- ²⁹ قويدر لويظة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2010، ص 240.
- ³⁰ - دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر و أثارها على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم وتخصص علوم التسيير، جامعة الأغواط، سنة 2014، ص 13.
- ³¹ محمد فريد عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 50.
- ³² كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص 77-78.
- ³³ محمد فريد عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 50.
- ³⁴ قويدر لويظة، المرجع السابق، ص 234-235.
- ³⁵ صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2007 ، ص 53.
- ³⁶ هوارى معراج، السياحة و أثرها في التنمية الاقتصادية العالمية - حالة إقتصاد الجزائر-، مجلة البحث، جامعة الأغواط، العدد الأول.
- ³⁷ دولي سعاد، المرجع السابق، ص 14.
- ³⁸ كواش خالد، المرجع السابق، ص 86 .
- ³⁹ كواش خالد، نفس المرجع، ص 86 .
- ⁴⁰ كواش خالد، نفس المرجع ، ص 86 .
- ⁴¹ كواش خالد، نفس المرجع ، ص 87.
- ⁴² زباني غوتي بومدين، المرجع السابق، ص 79 و ما يليها.
- ⁴³ كواش خالد، المرجع السابق، ص 87
- ⁴⁴ محمد فريد عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 50.
- ⁴⁵ كواش خالد، المرجع السابق، ص 87.

- 46- بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر- السياحة بالجنوب الغربي- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 55.
- 47- كواش خالد، المرجع السابق، ص 88.
- 48- كواش خالد، نفس المرجع، ص 88.
- 49- كواش خالد، نفس المرجع، ص 89، 90.
- 50- كواش خالد، نفس المرجع، ص 89، 90.
- 51- كواش خالد، نفس المرجع، ص 89، 90.
- 52- كواش خالد، نفس المرجع، ص 91-92.
- 53- كواش خالد، نفس المرجع، ص 91-92.
- 54- كواش خالد، نفس المرجع، ص 91-92.
- 55- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر- الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 208-209.
- 56- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 209.
- 57- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 209.
- 58- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 214 إلى 216.
- 59- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 214 إلى 216.
- 60- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 220، بن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص 64.
- 61- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 221، منصوري الزين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص 139.
- 62- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 221.
- 63- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 221.
- 64- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 228.
- 65- عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 229.
- 66- عوينان عبد القادر، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، سنة 2008، ص 99.
- 67- عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر - الإمكانيات و المعوقات (2000 - 2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية- المرجع السابق، ص 242، مجيطة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع

الإطار القانوني للإستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الإقتصادي في الجزائر

السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد و لحالة الفقر و التخلف في الجزائر و في بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين،الجزائر يومي 19 و 20 سبتمبر 2009 ، ص 09.

⁶⁸ عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر -الإمكانيات و المعوقات (2000 - 2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية- نفس المرجع، ص 241 وما يليها .

⁶⁹ عوينان عبد القادر، نفس المرجع، ص 251-254 .